Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 38

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/10/10-04)

العدد 2020/38

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/38

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ مناقشة آلية تتبع تنفيذ الخطط والبرامج الوزارية الواردة في البيان الحكومي والموافقة على زيادة كمية البنزين المعبأة كل سبعة أيام لتصبح 40 لتراً.
- القطاع المصرفي السوري؛ توزيع الودائع حسب نوع الوديعة والجهة المودعة.
- ملخص عن تطور معدل التضخم في عام 2019.
- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك: تعديل سعر ليتر البنزين.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- مصر؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في شهر أيلول من عام 2020.
- تونس؛ استقرار معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2020

❖ **الاقتصادات العالمية.**

- منطقة اليورو؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الإنشائي في شهر أيلول من عام 2020، وارتفاع تجارة التجزئة في شهر آب من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ اتساع فجوة التجارة في شهر آب من عام 2020، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر أيلول من عام 2020.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع الواردات في شهر آب من عام 2020.
- روسيا؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020.
- الصين؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر أيلول من عام 2020.
- اليابان؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر أيلول من عام 2020.
- تايوان؛ انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شهر أيلول من عام 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ارتفاع أسعار سلع أساسية عدة في شهر أيلول من عام 2020.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

❖ صندوق النقد الدولي؛ القوة السوقية والنمو والشمول: تجربة جنوب إفريقيا.

❖ البنك الدولي؛ تفضيلات وتجارب سياسة المستثمر الأجنبي في البلدان النامية

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- كرواتيا: اقتصاد مستقر مزدهر.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,492.82 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,478.56 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 14.26 ليرة سورية (بمعدل 0.96%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

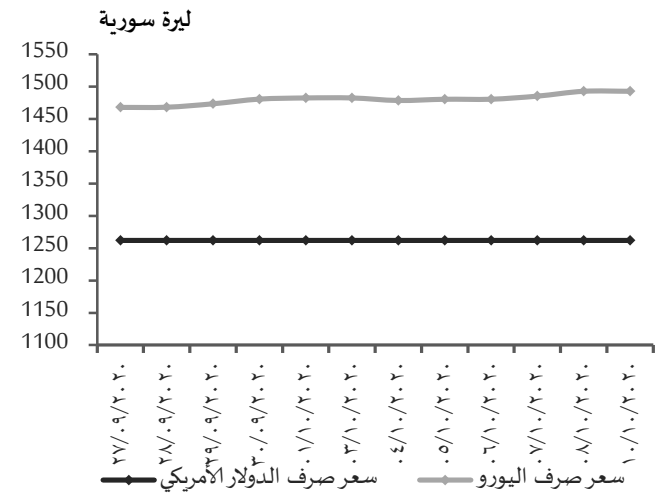

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,485.72 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,471.53 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 14.19 ليرة سورية (بمعدل 0.96%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

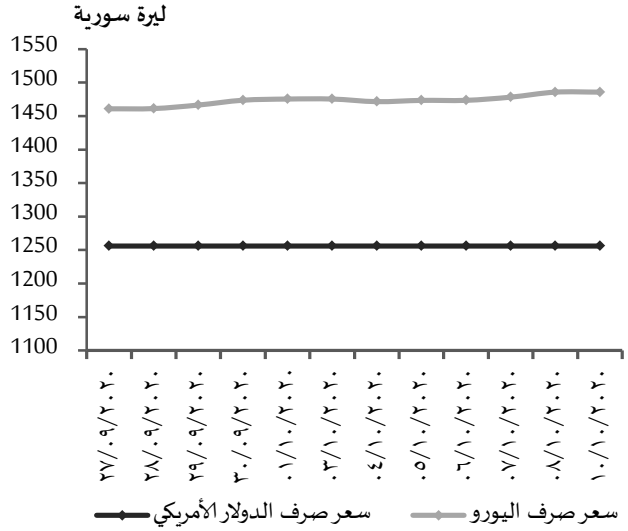

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 101,143 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 99,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 1,714 ليرة سورية (بمعدل 1.72%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 118,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 116,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 2,000 ليرة سورية (بمعدل 1.72%) (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 6.10 دولار أمريكي إلى 1,926.20 دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع بلغت 0.32%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

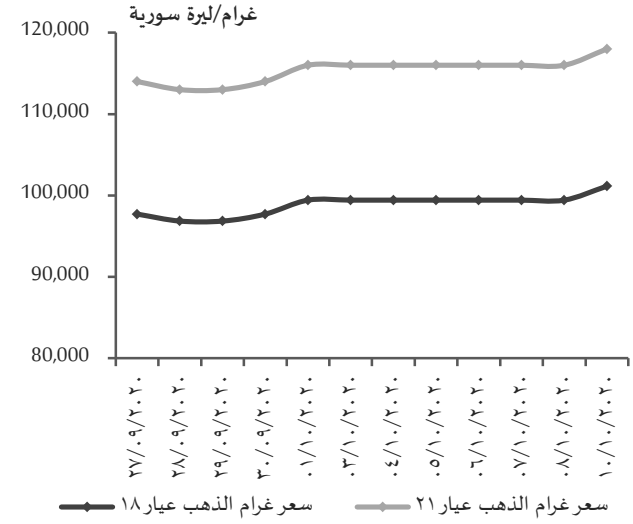

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

توزيع الودائع حسب نوع الوديعة والجهة المودعة:

شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً ملحوظاً حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى 1,289 مليار ليرة سورية في نهاية شهر أيار عام 2020، مقارنةً بـ 1,163 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019 ومعدل نمو 11%، في حين بلغت الودائع تحت الطلب للمؤسسات 584 مليار ليرة سورية نهاية شهر أيار عام 2020، مقارنةً بـ 446 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019 محققاً معدل نمو 31%، وأما من حيث نمو حجم الودائع تحت الطلب للأفراد فقد بلغت 1,148 مليار ليرة سورية نهاية شهر أيار عام 2020، مقارنةً بـ 810 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019 وبمعدل نمو 42%، أما فيما يتعلق بودائع التوفير والتي تختص بالأفراد فقد تراجعت بمعدّل 0.7% إلى 667 نهاية شهر أيار عام 2020 مقارنةً بـ 672 نهاية عام 2019، في حين توزعت الودائع لأجل حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى 659 مليار ليرة سورية، 143 مليار ليرة سورية للمؤسسات، 782 مليار ليرة سورية للأفراد نهاية شهر أيار عام 2020، مقارنةً بـ 429 مليار ليرة سورية للقطاع العام، 112 مليار ليرة سورية للمؤسسات، 708 مليار ليرة سورية للأفراد نهاية عام 2019. وقد بلغت مساهمة الأفراد بالودائع لأجل 49% من إجمالي الودائع لأجل، في حين كانت 42% للقطاع العام، و9% للمؤسسات. وقد شكلت ودائع الأفراد ما نسبته 49% من إجمالي الودائع، في حين شكلت ودائع للقطاع العام 37% وللمؤسسات 14% من إجمالي الودائع في نهاية شهر أيار من عام 2020.

الشكل رقم 4 حصة الجهة المودعة من إجمالي الودائع في نهاية شهر أيار من عام 2020

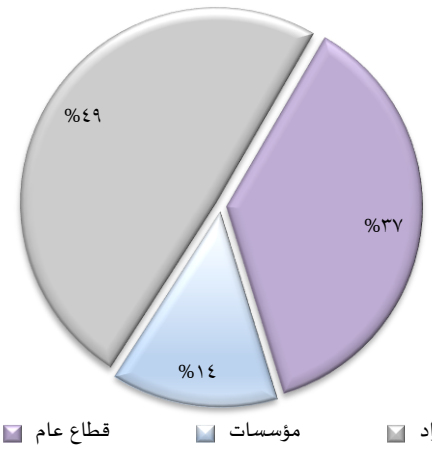

ملخص عن تطور معدل التضخم في عام 2019:

بلغ معدل التضخم 13.42% في عام 2019 مقارنةً بالعام السابق الذي بلغ معدل التضخم خلاله 0.94% مرتفعاً بمقدار 12.48 نقطة مئوية، ويوضح الشكل الآتي تطور معدل التضخم وسطياً من عام 2011 حتى 2019، بالنسبة لسنة أساس 2010.

الشكل رقم 5 وسطي الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2010=100)، معدل التضخم السنوي (وسطي) %

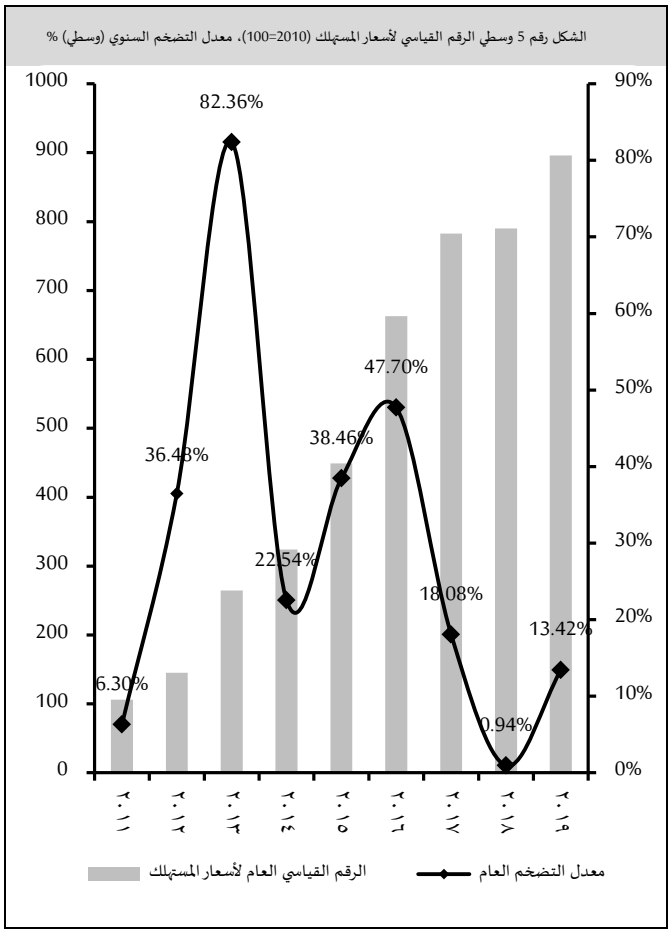

المصدر: مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء

وصل معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) في شهر كانون الأول من عام 2019 إلى 34.52% مرتفعاً بمقدار 30.72 نقطة مئوية، مقارنةً مع شهر كانون الأول من عام 2018 الذي بلغ معدل التضخم فيه 3.80%، ومن خلال مقارنته مع الشهر السابق؛ أي مع معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) المسجل في شهر تشرين الثاني من عام 2019 والذي بلغ فيه 19.20%، فقد ارتفع بمقدار 15.32 نقطة مئوية.

أما بالنسبة لمعدل التضخم المحسوب على أساس شهري (M-o-M)، فقد سجل 14.96% في شهر كانون الأول من عام 2019 مرتفعاً بمقدار 12.26 نقطة مئوية عن معدل التضخم المحسوب على أساس شهري والمسجل في شهر تشرين الثاني من عام 2019 البالغ 2.71%.

الشكل رقم 6 تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في سورية

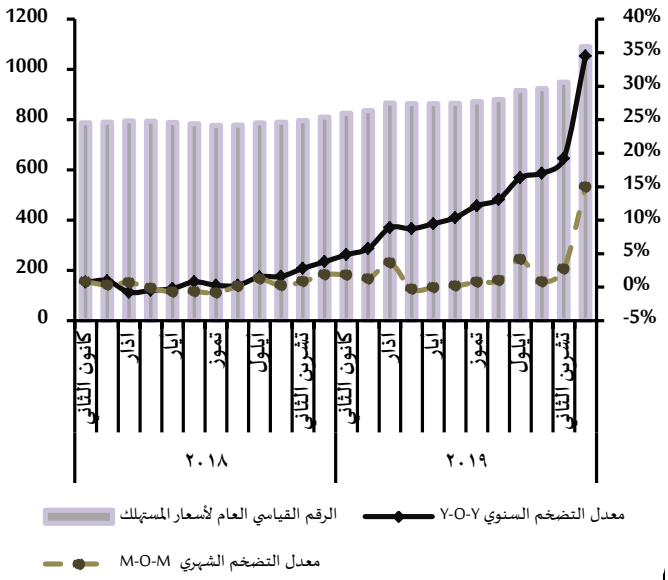

المصدر: مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 7,441.64 نقطة مقارنةً بمستوى 7,453.14 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.15%، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسهم 6 شركات هي: بنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت 20.05%، وبنك عودة سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.97%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.50%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت 1.45%، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت 1.24%، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 0.78%، كما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 126 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 526 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 154 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 946 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 218 صفقة مقارنةً بـ 413 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 7 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

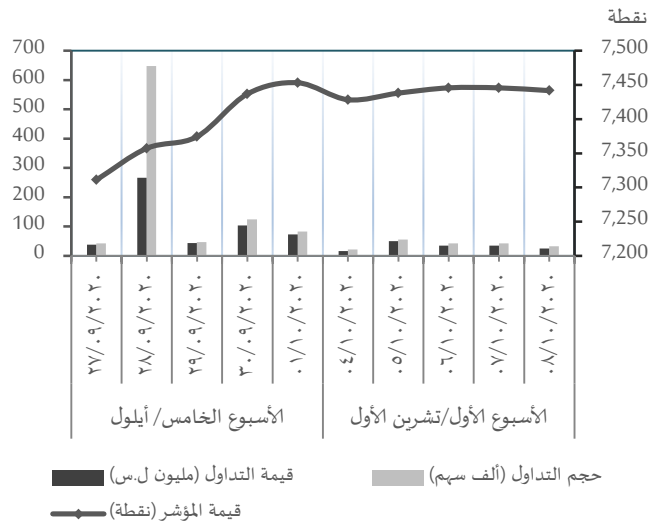

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، ولكن انخفضت حصته إلى مستوى 93.27% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 95.02% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.01% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.02% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 5.05% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 4.39% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.68% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.57% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر أي تداول على قطاعي الاتصالات والزراعة.

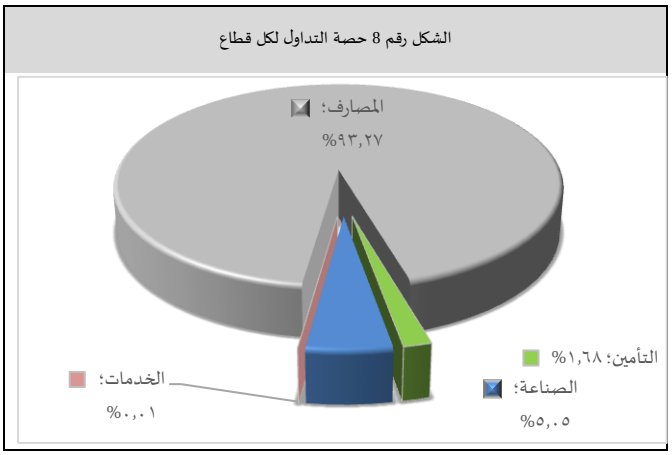

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 38.78% وحجم تداول 57,731 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 27.28% وحجم تداول 34,830 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 11.85% وحجم تداول 23,093 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 6.80% وحجم تداول 7,755 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 3.07% وحجم تداول 7,175 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 2.87% وحجم تداول 5,050 سهم، وشركة اسمنت البادية بنسبة استحواذ 1.97% وحجم تداول 2,262 سهم، وبنك عودة سورية بنسبة استحواذ 1.77% وحجم تداول 3,100 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.66% وحجم تداول 4,342 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 1.65% وحجم تداول 2,600 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 1.14% وحجم تداول 3,300 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ مناقشة آلية تتبع تنفيذ الخطط والبرامج الوزارية الواردة في البيان الحكومي والموافقة على زيادة كمية البنزين المعبأة كل سبعة أيام لتصبح 40 لتراً:

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية الآلية التي أعدتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي لتتبع تنفيذ الخطط والبرامج الوزارية الواردة في البيان الحكومي من خلال مؤشرات قياس دقيقة ووفق البرامج الزمنية المحددة، حيث طلب من الوزارات موافاة الهيئة بملاحظاتهم حول الآلية المقترحة ليصار إلى دراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها، كما اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والصعوبات التي تعترضها ومقترحات المعالجة، ووافق على زيادة كمية البنزين المعبأة كل سبعة أيام لتصبح 40 لتراً.

طلب رئيس مجلس الوزراء من الوزارات إتاحة الفرصة للكوادر الشابة التي تتمتع بمعايير الكفاءة والنزاهة لاستلام مفاصل إدارية من أجل الاستفادة من الطاقات الكامنة لديها في تحسين واقع العمل والأداء، وإجراء تقييم دوري للعاملين وتقديم المحفزات اللازمة لهم وصقل مهاراتهم وتطويرها مشيراً إلى أهمية تعزيز التشاركية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والاتحادات والنقابات، إضافة إلى أهمية تفعيل المبادرات المجتمعية بما يسهم بتحسين الواقع الاقتصادي.

طلب المجلس من الوزارات المعنية إعداد مذكرة حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتسويق موسم الحمضيات وتكثيف الجهود لتوفير الأسمدة والمازوت للبدء بزراعة الموسم الشتوي وفق حاجة كل محافظة، وإطلاق حملات التشجير وخصوصاً في المناطق الحراجية التي تعرضت للحرائق واستثمار المبادرات الأهلية والتطوعية في هذا المجال.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك: تعديل سعر ليتر البنزين:

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً يقضي بتعديل سعر ليتر البنزين أوكتان 95 الحر فقط ليصبح بـ 850 ليرة سورية بدلاً من 575 ليرة سورية، وأكدت الوزارة أنه لا تغيير على سعر ليتر البنزين المخصص بيعه في جميع المحطات عبر البطاقة الإلكترونية، وتعديل السعر شمل فقط البنزين الأوكتان 95 وطالبت الوزارة أصحاب المحطات بالإعلان عن أسعار ونوعية مادة البنزين بصورة واضحة ومقروءة ضمن المحطة مؤكدة أن كل مخالف لأحكام هذا القرار سيخضع للعقوبات المنصوص عليها.

الاقتصادات العربية:

مصر؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص إلى 50.4 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 49.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، يعود ذلك إلى تسارع نمو الأعمال الجديدة، إلى جانب نمو مبيعات التصدير. كما سُجل ارتفاع في الأعمال المتراكمة للشهر الخامس على التوالي، مما يسلط الضوء على الضغوط المتزايدة على القدرات في القطاع الخاص.

تونس؛ استقرار معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2020:

سجل معدل التضخم السنوي 5.4% في شهر أيلول من عام 2020، دون تغيير عن الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى تباطؤ أسعار كل من؛ المشروبات الكحولية والتبغ، والإسكان والمرافق، وارتفاع معدل تضخم الغذاء. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.6% في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض مؤشر مديري المشتريات الإنشائي في شهر أيلول من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات الإنشائي إلى 47.5 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 47.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى انخفاض الطلبات الجديدة، والتوظيف للشهر السابع على التوالي، وتراجع شراء المدخلات بأسرع وتيرة منذ شهر أيار.

ارتفاع تجارة التجزئة في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت تجارة التجزئة بنسبة 4.4% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 1.8% في الشهر السابق من العام ذاته. حيث واصلت البلدان في أنحاء المنطقة كافة تخفيف إجراءات احتواء جائحة Covid-19، ويعود هذا الارتفاع إلى انتعاش مبيعات كل من؛ المنتجات غير الغذائية مدعومة بالتجارة عبر الإنترنت، ومبيعات المنسوجات والملابس والأحذية. وعلى أساس سنوي؛ قفزت مبيعات التجزئة بنسبة 3.7% في شهر آب من عام 2020، وهي أكبر نسبة منذ شهر تشرين الثاني من عام 2017.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

اتساع فجوة التجارة في شهر آب من عام 2020:

اتسعت فجوة التجارة لتصل إلى 67.1 مليار دولار أمريكي في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 63.4 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أكبر عجز تجاري منذ شهر آب من عام 2006، حيث عادت الواردات إلى مستويات ما قبل الوباء بينما ارتفعت الصادرات بوتيرة أبطأ؛ ارتفعت الواردات بنسبة 3.2% لتصل إلى 239 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بشراء المستحضرات الصيدلانية، وسيارات الركاب، والنفط الخام. وارتفعت الصادرات بنسبة 2.2% لتصل إلى 171.9 مليار دولار أمريكي، مع ارتفاع مبيعات كل من؛ الذهب غير النقدي وفول الصويا.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي إلى 57.8 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 56.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الرابع على التوالي من التوسع في القطاع غير الصناعي مع تعافي الاقتصاد من جائحة Covid-19، ويعود ذلك إلى الزيادة في كل من؛ النشاط التجاري، والطلبات الجديدة، والتوظيف.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع الواردات في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت الواردات بنسبة 2.2% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 7% في الشهر السابق من العام ذاته، مع تعافي الاقتصاد تدريجياً من صدمة جائحة Covid-19،

حيث ارتفعت واردات كل من؛ الوقود، المواد الخام والمواد المصنعة.

الاقتصاد الروسي:

ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 3.7% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 3.6% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أقل بقليل من هدف بنك روسيا المركزي البالغ 4% حيث شكل أعلى معدل تضخم منذ شهر تشرين الأول من عام 2019. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ المنتجات الغذائية، والمنتجات غير الغذائية. وعلى أساس شهري؛ انخفضت أسعار المستهلكين بنسبة 0.1% في شهر آب من عام 2020، بعد زيادتها بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في شهر أيلول من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص إلى 54.5 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 55.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى تراجع تضخم تكلفة المدخلات إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة إلى 54.8 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 54.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر الخامس على التوالي من النمو في القطاع وسط تعافي الاقتصاد من جائحة Covid-19 ويعود هذا الارتفاع إلى التوسع في الطلبات الجديدة، والتوظيف.

اليابان؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 46.6 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 45.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. حيث ارتفعت وتيرة الأعمال الجديدة، وكانت توقعات الأعمال هي الأقوى منذ شهر كانون الأول من عام 2018.

تايوان؛ انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شهر أيلول من عام 2020:

انخفضت أسعار المستهلكين في تايوان بنسبة 0.58% في شهر أيلول من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.32% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الثامن على التوالي من الانكماش، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من؛ النقل والاتصالات.

المنظمات والهيئات الدولية:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ارتفاع أسعار عدة سلع أساسية في شهر أيلول من عام 2020:

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 97.9 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مرتفعاً بنسبة 2.1% عن الشهر السابق من العام ذاته، ومرتفعاً بنسبة 5% عن المستوى المسجل في شهر أيلول من عام 2019، مدفوعاً بارتفاع أسعار كل من الزيوت النباتية والحبوب. حيث ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب بنسبة 5.1% مدفوعاً بارتفاع أسعار القمح وسط مخاوف بشأن توقعات الإنتاج نتيجة الظروف الجافة التي تؤثر في زراعة القمح خلال فصل الشتاء في أوروبا، كما ارتفعت أسعار الذرة والذرة الرفيعة والشعير، بينما انخفضت الأسعار الدولية للأرزّ. وارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الخضار بنسبة 6%إلى أعلى مستوى له خلال ثمانية أشهر، كما ارتفعت أسعار زيوت النخيل وبذور دوار الشمس والصويا مع ازدياد الطلب العالمي عليها.

بينما انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم بنسبة 0.9% متأثراً بقرار الصين بحظر واردات لحوم الخنزير من ألمانيا بعد الكشف عن حمى الخنازير الأفريقية لدى الخنازير البرية الواردة منها، وكذلك انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر بنسبة 2.6%، ويعزى ذلك بصورة رئيسة إلى ردود الفعل الناتجة عن توقعات تسجيل

فائض في إنتاج السكر على المستوى العالمي في الموسم القادم بفعل انتعاش الإنتاج في الهند وتوقع إنتاج أفضل في البرازيل. في حين بقي مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار منتجات الألبان على حاله تقريباً، حيث قابل الارتفاعات المعتدلة في أسعار الزبدة والأجبان والحليب المجفف الخالي من الدسم انخفاض في أسعار الحليب الكامل المجفف.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 2.49% مسجلاً 11,326.98 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والتكنولوجيا، والعقارات، وارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 1.42% مسجلاً 8,412.55 نقطة بدعم من قطاعات الطاقة، والخدمات، ووسائل الإعلام، وكذلك ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 1.19% مسجلاً 10,205.85 نقطة بدعم من قطاعات الشركات القابضة، والعقارات، والتأمين، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 2.49% مسجلاً 2,214.32 نقطة بضغط من قطاعات الاستثمار، والخدمات، والنقل، وانخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 1.50% مسجلاً 1,563.92 نقطة بضغط من قطاعات الطاقة، والمصارف، والتأمين.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

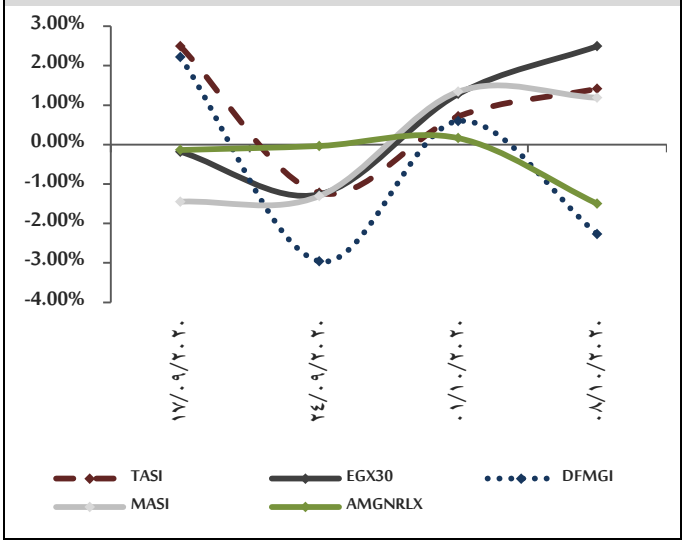

الأسهم الأمريكية:

ارتفعت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط تفاؤل المستثمرين بشأن حزمة تحفيز مالي جديدة بهدف دعم الاقتصاد الأمريكي للتعافي من آثار جائحة Covid-19 وذلك بعد إعلان المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي وافق على حزمة تحفيز بصورة مبدئية، مسجلةً أرباحاً في قطاعات المواد الأساسية، والمؤسسات العامة، والمالية، والخدمات الصحية؛ حيث ارتفع مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 4.56% مسجلاً 11,579.94 نقطة، وارتفع مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 3.84% مسجلاً 3,477.13 نقطة، وارتفع مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 3.27% مسجلاً 28,586.90 نقطة.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

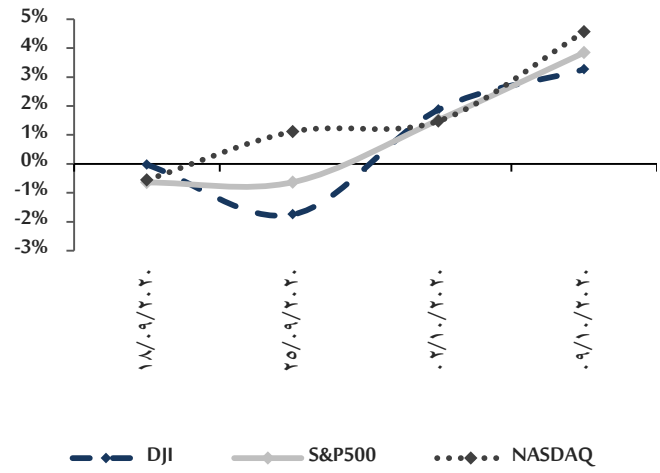

الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع نتيجة تصاعد التوقعات بارتفاع أرباح الشركات الأوروبية وتحديداً شركات الأدوية، حيث ارتفع مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 2.85% مسجلاً 13,051.23 نقطة بدعم من قطاعات التجزئة، والتكنولوجيا، والمؤسسات العامة، وارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 2.53% مسجلاً 4,946.81 نقطة بدعم من قطاعات التكنولوجيا، والمصارف، والسفر والترفيه، وارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 1.94% مسجلاً 6,016.65 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والنقل، والصناعات العسكرية.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

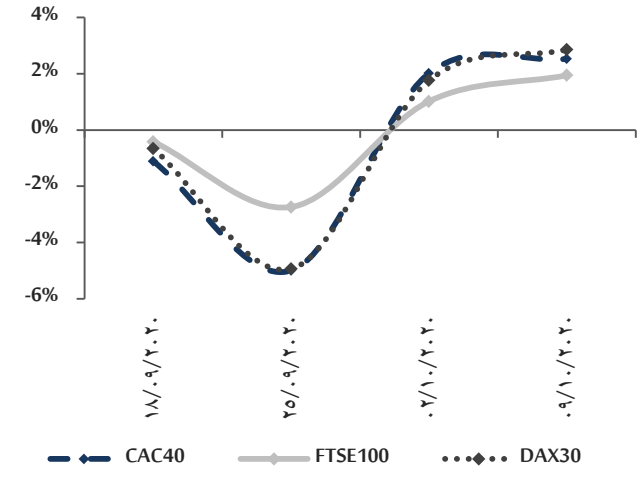

الأسهم الآسيوية:

ارتفعت مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية وسط آمال المستثمرين بمزيد من التحفيز في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 5.36% مسجلاً 6,102.20 نقطة بدعم من قطاعات الطاقة، والصناعة، والتكنولوجيا، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 4.36% مسجلاً 11,914.20 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والقطاع العام، والسلع الرأسمالية، كما ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 2.56% مسجلاً 23,619.69 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والخدمات، والتجزئة، وكذلك ارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 1.68% مسجلاً 3,272.08 نقطة بدعم من قطاعات التكنولوجيا، والمالية، والتجزئة.

الشكل رقم 12 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

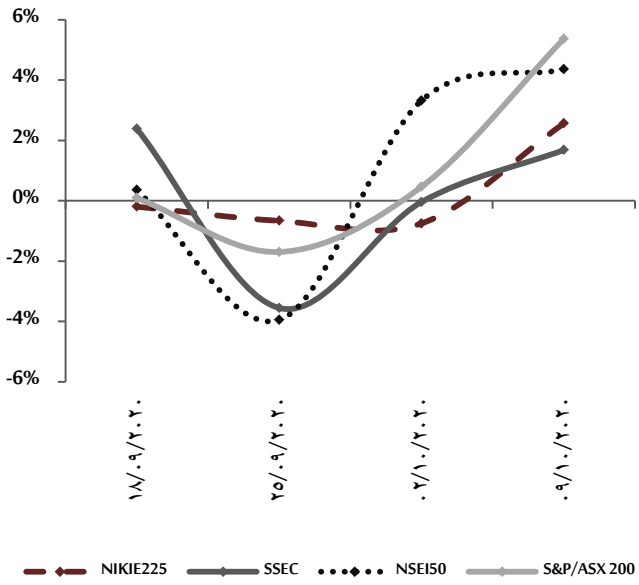

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 0.64% مسجلاً 2,834.09 نقطة بضغط من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والتعدين، والخدمات.

الشكل رقم 13 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

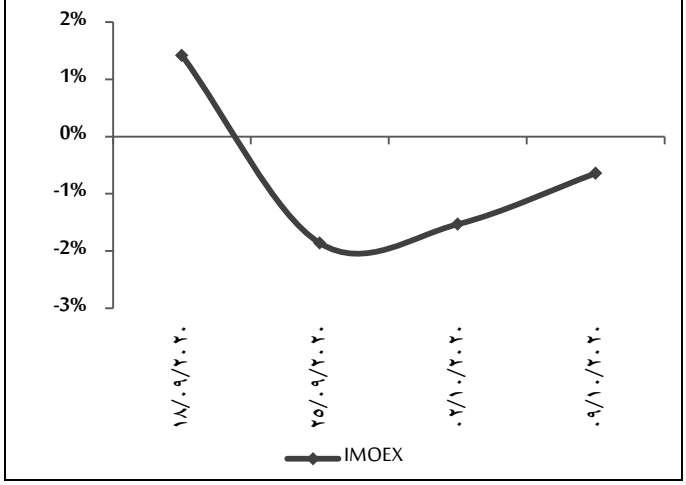

اليورو:

ارتفع اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1781 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1713 دولار أمريكي لليورو) مدعوماً ببيانات اقتصادية ألمانية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.1760 دولار أمريكي لليورو بعد بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[2]، ثمّ عاد للارتفاع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند المستوى 1.1824 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية جيدة[3].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

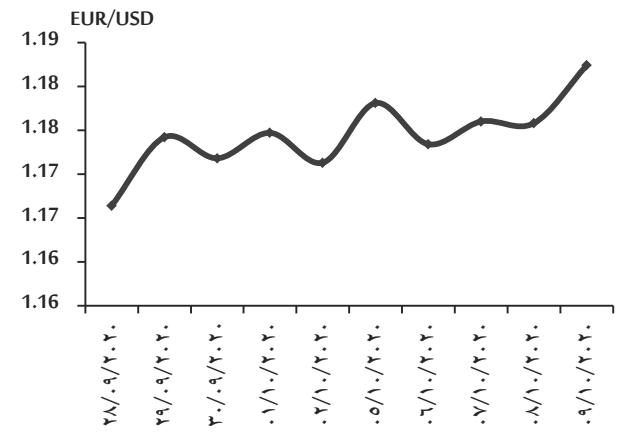

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2977 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2931دولار أمريكي للجنيه) مع تجدد التفاؤل في الأسواق بإمكانية التوصل إلى اتفاق بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حول إعادة صياغة العلاقات المستقبلية بين الطرفين بعد تنفيذ Brexit، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2918 دولار أمريكي للجنيه بعد تصريحات محافظ بنك إنكلترا التي عززت من الضغط على الجنيه، حيث تفيد التصريحات بأن تعافي الاقتصاد البريطاني من جائحة Covid-19 كان متبايناً وأن المرحلة ما بعد Brexit ستكون صعبة على الاقتصاد البريطاني، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3046 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً ببيانات اقتصادية بريطانية جيدة[4].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

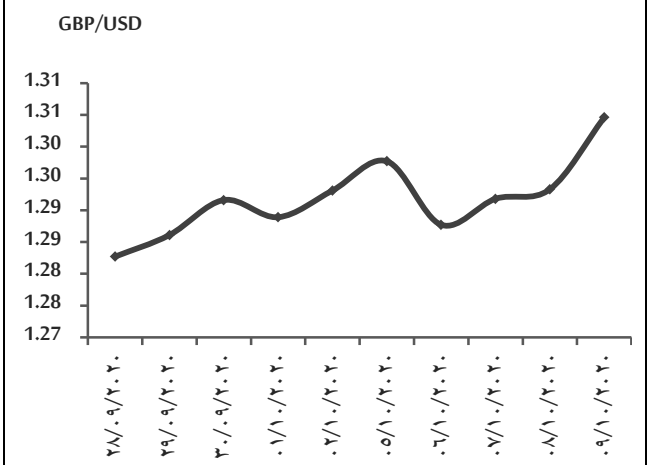

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً مستوى 105.72 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 105.33 ين للدولار الأمريكي)، نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي مع التفاؤل في الأسواق حول صحة الرئيس الأمريكي وحزمة التحفيز الثانية المرتقبة لمواجهة تداعيات جائحة Covid-19 والتي تتضمن استئناف بعض إعانات البطالة الأمريكية الموسعة التي تم وقفها في شهر تموز من عام 2020، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 105.96 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الطلب على الين بعد ارتفاع مؤشرات الأسهم العالمية، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 105.59 ين للدولار الأمريكي مدعوماً بتصريح محافظ بنك اليابان الذي يفيد بأن

[1] ارتفعت طلبيات التصنيع الألمانية الجديدة بنسبة 4.5% على أساس شهري في شهر آب من عام 2020، بعد زيادة بنسبة 3.3% في الشهر السابق من العام ذاته، وأعلى من توقعات السوق عند 2.6%.

[2] انخفاض مؤشر مدير المشتريات الإنشائي إلى 47.5 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، من 47.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

[3] ارتفاع تجارة التجزئة بنسبة 4.4% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 1.8% في الشهر السابق من العام السابق.

[4] نمت صادرات المملكة المتحدة بنسبة 1.5%عن الشهر السابق لتصل إلى 51.83 مليار جنيه إسترليني في شهر آب من عام 2020، وهي الوتيرة ذاتها في الشهر السابق.

الاقتصاد بدأ في الانتعاش ومن المرجح أن يواصل التعافي بفضل الدعم من إجراءات التحفيز المالي والنقدي.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

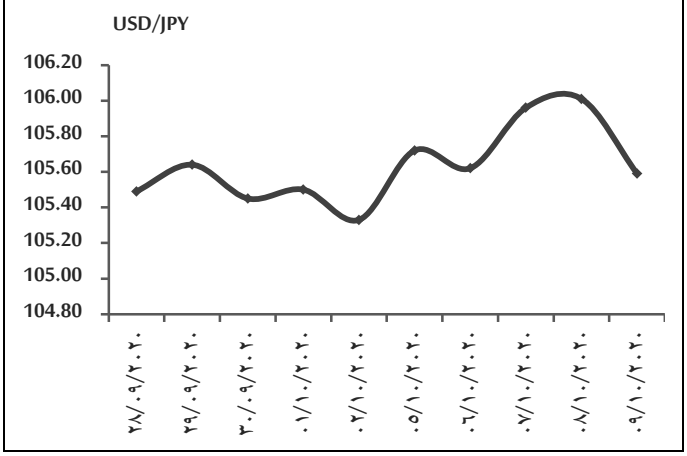

اليوان:

أغلقت أسواق المال الصينية احتفالاً بالعيد الوطني الموافق للأول من شهر تشرين الأول من كل عام، حيث يستمر الاحتفال حتى السابع من الشهر ذاته، وبالتالي توقف بنك الصين الشعبي عن تحديد سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة، ليستقر سعر صرف اليوان خلال جلسات التداول الأربع الأولى من الأسبوع عند مستوى 6.7898 يوان للدولار الأمريكي، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع مسجلاً 6.6933 يوان للدولار الأمريكي وهو أعلى مستوى في 17 شهراً ويأتي ارتفاع اليوان نتيجة تحسن معنويات الأسواق بأن تقدم المرشح المنافس للرئيس الأمريكي في استطلاعات الرأي يقود رهانات على علاقة أكثر استقراراً بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

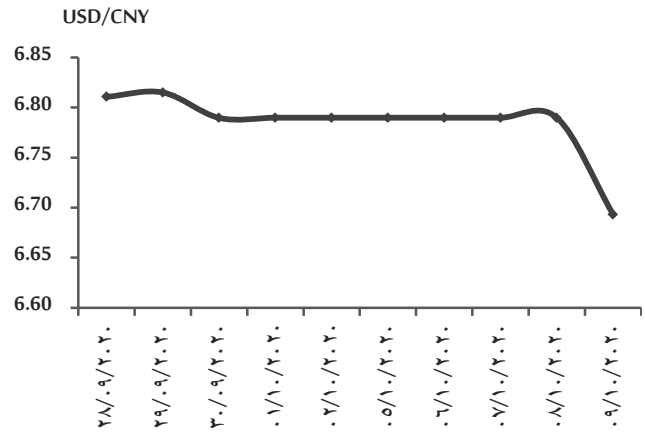

الروبل الروسي:

تابع الروبل انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 78.1055 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 78.1851 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات اقتصادية روسية ضعيفة[1]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 76.7675 روبل للدولار الأمريكي نتيجة بيانات اقتصادية ضعيفة[2].

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

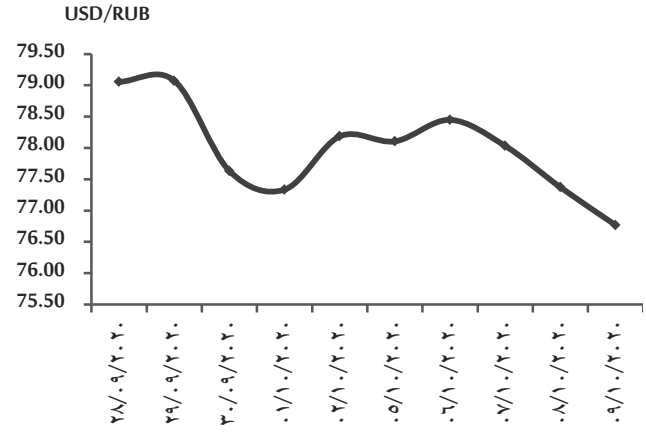

[1] انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 53.7 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، من 58.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 3.7% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 3.6% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أقل من التضخم المستهدف عند مستوى 4%.

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 10,807 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 10,586 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) مدعومةً بتقرير صادر عن وكالة بلومبرغ؛ حيث أشارت إلى أن بيتكوين (BTC) كان لديها ميل إلى إضافة أصفار إلى سعرها، مشيرةً إلى أن الأصل انتقل سابقاً من 1,000 دولار أمريكي إلى 10,000دولار أمريكي في أقل من أربع سنوات، ومن الممكن أن يصل سعرها إلى 100,000 دولار أمريكي في عام 2025، بينما انخفضت في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً مستوى 10,687 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة انخفاض الطلب عليها بعد قيام هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية برفع دعوى ضد عدة مروجين للعملات المشفرة بقضية الترويج لعمليات الطرح الأولي للعملات الرقمية، ثمّ عادت للارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 11,071 دولار أمريكي للوحدة الواحدة مع ارتفاع الطلب عليها.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

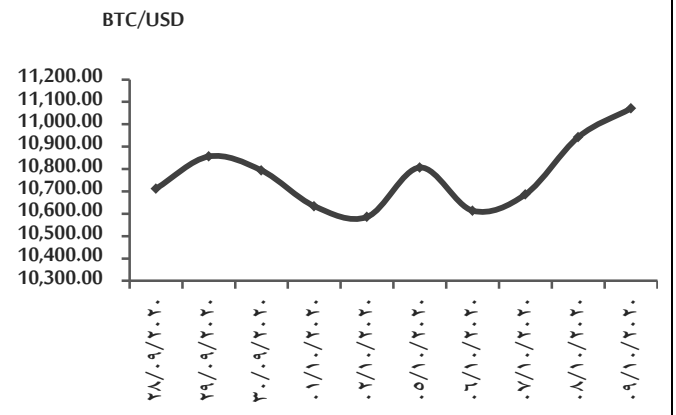

أسعار السلع:

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,920.10 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,907.60 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي أمام أغلب العملات الرئيسة وإقبال المستثمرين على المعادن النفيسة كملاذ آمن في مواجهة عدم اليقين المتعلق بالحالة الصحية للرئيس الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,890.80 دولار أمريكي للأونصة نتيجة قوة الدولار الأمريكي أمام أغلب العملات الرئيسة بعد تصريحات الرئيس الأمريكي حول إنهاء المحادثات بين البيت الأبيض وزعماء الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس الأمريكي فيما يتعلق بحزمة التحفيز المالي الثانية لمواجهة تداعيات جائحة - Covid-19، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,926.20 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع الطلب على الذهب كملاذ آمن بسبب ضعف الدولار الأمريكي حيث زادت جاذبية المعدن الأصفر كتحوط من التضخم بفعل تجدد التفاؤل حيال حزمة مساعدات أميركية جديدة بقيمة 2.5 تريليون دولار أمريكي للتخفيف من تداعيات جائحة - Covid-19.

الشكل رقم 17 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

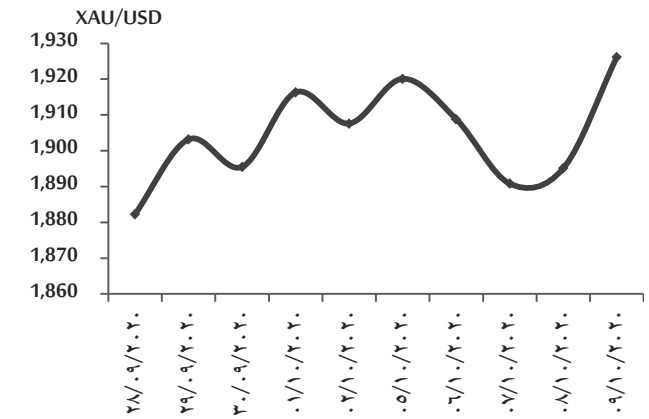

النفط:

افتتح النفط تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 41.29 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 39.27 دولار أمريكي للبرميل) مدعوماً بتعطيل الإنتاج في النرويج وإعصار في خليج المكسيك وعودة الرئيس الأمريكي إلى البيت الأبيض بعد مغادرة المستشفى، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 42.85 دولار أمريكي مع استمرار إضراب العمال في شركات

الخام النرويجية، وخفض الإنتاج في خليج المكسيك نتيجة إعصار ديلتا.

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

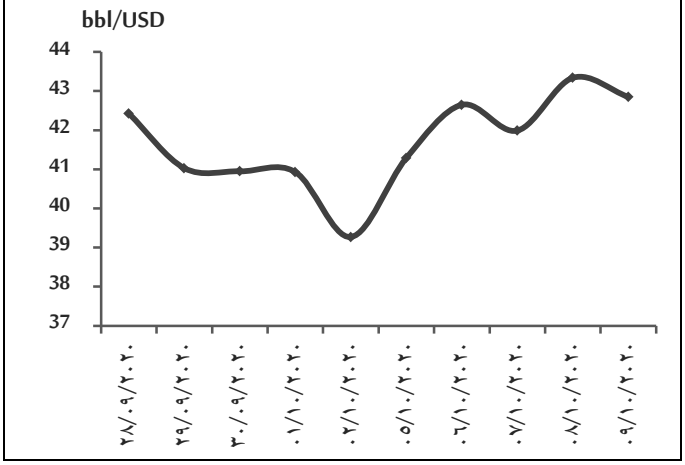

الغاز الطبيعي

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.615 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.438 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع العقود الآجلة للغاز الطبيعي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.741 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بسبب ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المستخدم في التدفئة في النصف الشمالي للكرة الأرضية.

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

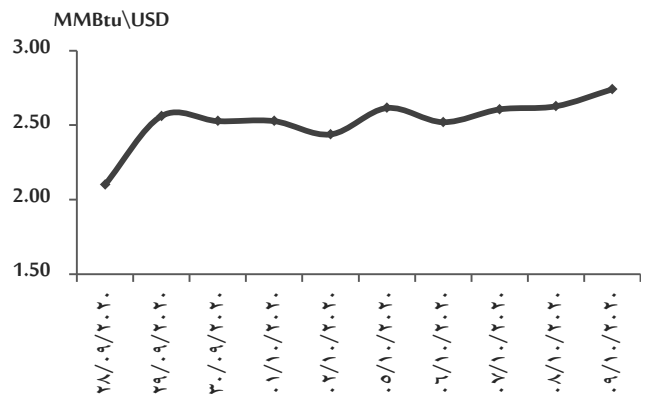

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: القوة السوقية والنمو والشمول المالي: تجربة جنوب إفريقيا:[2]

أدى ضعف النمو في جنوب أفريقيا قبل جائحة Covid-19 إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وعدم المساواة، مما أعاق جهود الشمول المالي. حيث أدى الوباء إلى تفاقم أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي. تركز هذه الدراسة على قوة السوق والنتائج الاقتصادية في جنوب إفريقيا، وكيف يمكن لإصلاحات سوق المنتجات أن تدعم جهود النمو والشمول المالي. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يعكس هيكل السوق السائد واقع الفصل العنصري والقيود التنظيمية والسلوك المناهض للمنافسة التي حالت دون ظهور شركات جديدة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة، إضافةً إلى عدم فعالية الشركات المملوكة للدولة. وبالتالي، فقد أسهم تركز السوق بصورة جزئية في انخفاض النمو حيث بقيَ كل من الاستثمار الخاص والصادرات والإنتاجية الكلية منخفضاً ومتدهوراً. كما ساءت نتائج التوزيع حيث أن النمو الضعيف يعيق خلق فرص العمل ويسهم في ارتفاع الأسعار، سيّما السلع والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة. وسوف

[2] **IMF**, Market Power, Growth, and Inclusion: The South African Experience, N.20/206, Sep, 2020.

تؤدي الجائحة إلى تفاقم هذه الديناميكيات. ثانياً؛ تحتاج استراتيجية الإصلاح الموثوقة إلى معالجة أوجه القصور في السوق وزيادة المنافسة. كما يحتاج الوضع التشغيلي والمالي للشركات المملوكة للدولة إلى اهتمام عاجل بهدف تحسين فعالية تكلفة المدخلات وتقليل المخاطر المالية. أما من الناحية التنظيمية يجب التخفيف من القيود التي تمنع المنافسة والحد من السلوكيات المناهضة للمنافسة وهذا ما يسمح بظهور شركات جديدة وتمكين اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، والاستفادة من الإمكانات التي توفرها الرقمنة والسماح بتقاسم البنية التحتية الحالية والتي يمكن أن تزيد بسهولة من نطاق المنافسة. ولابد من التركيز على دعم إصلاحات سوق المنتجات بسياسات ما بعد الجائحة لتحقيق الاستقرار في الوضع الاقتصادي، ومعالجة أوجه القصور في سوق العمل، وبذل مزيد من الجهود لتحسين الحوكمة وإعادة بناء المؤسسات. وأخيراً؛ يمكن أن يؤدي التسلسل المناسب المستمد من اعتبارات الاقتصاد السياسي إلى زيادة احتمالات نجاح الإصلاحات. في حين ستكون هناك مفاضلات بين حماية مصالح اللاعبين الحاليين والسماح للوافدين الجدد بمنافسة السوق، ذلك لأن التغلب على تبعية المسار أمر بالغ الأهمية لوضع الاقتصاد على طريق نمو أكثر استدامة وكفاءة.

البنك الدولي؛ تفضيلات وتجارب سياسة المستثمر الأجنبي في البلدان النامية:[1]

تقدم هذه الدراسة رؤى لتطوير جهود الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ به، من خلال تحليل نتائج دراسة استقصائية لأكثر من 2400 شركة تابعة للشركات متعددة الجنسيات في 10 دول متوسطة الدخل. وتستكشف وجهات نظر هذه الشركات وعملية صنع القرار بشأن البيئات القانونية والتنظيمية في البلدان، والمخاطر السياسية، وأنشطة ترويج الاستثمار. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ نتيجة الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن جائحة - Covid-19 يجب على صانعي السياسات مضاعفة جهودهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل حماية دوره في دفع الوظائف والتحول الاقتصادي. ثانياً؛ أن بيئات سياسات البلدان هي محركات حاسمة للاستثمار الأجنبي من خلال ثلاث جوانب:

1-الحواجز القانونية والتنظيمية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر: وخاصةً عمليات الموافقة على الاستثمار، التي عادة ما تعرقل عمليات الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات. وبالتالي، يجب على صانعي السياسات تجديد تركيزهم على إجراء إصلاحات ملائمة للأعمال من خلال تبسيط عمليات الموافقة وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، من بين مجالات أخرى.

2 المخاطر السياسية وحماية المستثمر: من المرجح أن يقوم المستثمرون بتأخير أو إلغاء أو حتى سحب الاستثمارات عندما يواجهون مخاطر سياسية مثل نزع الملكية والتغييرات المفاجئة في القوانين واللوائح. وتؤكد هذه النتائج مجدداً على أهمية الجهود الحكومية لتعزيز المؤسسات وحقوق الملكية والمنتجات المالية للتعامل مع مثل هذه المخاطر (على سبيل المثال، تغطية خرق الوكالة الدولية لضمان الاستثمار).

3-وكالات تشجيع الاستثمار: يولي المستثمرون الأجانب أهمية كبيرة لخدمات وكالات ترويج الاستثمار (IPA) والتي تغطي دورة حياة الاستثمار بأكملها. وبالتالي، ينبغي للحكومات التي تسعى إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر أن تضمن أن خدمات خطة الاستثمار الفورية ستناسب احتياجات المستثمرين الأجانب، بما في ذلك قضايا ما بعد الدخول مثل حماية بيئة الأعمال. وأخيراً؛ أن خصائص المستثمرين الأجانب تؤثر في درجة مواجهتهم للعقبات المتعلقة بالسياسة وقيمة خدمات وكالات ترويج الاستثمار. وتشير هذه الاختلافات بين أنواع المستثمرين إلى أنه ينبغي على الحكومات إعطاء الأولوية للإصلاحات وتكييفها لتتناسب بصورة وثيقة مع الشرائح

[1] **WBG**, The Voice of Foreign Direct Investment: Foreign Investor Policy Preferences and Experiences in Developing Countries, N.9425, Oct, 2020.

المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر. والجدير بالذكر أنه إضافةً إلى النتائج المتعلقة بأهمية سلوك وقطاع التصدير لدى الشركات التابعة هناك دليل على أن كثافة استيراد هذه الشركات هي عامل مهم في تشكيل خبراتها وتفضيلاتها السياسية. وإلى الحد الذي تكون فيه هذه الشركات التابعة مهمة (على سبيل المثال، للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وإدخال تقنيات جديدة إلى البلدان المضيفة)، يجب على الحكومات التحقيق ومعالجة الأسباب التي تجعل الشركات كثيفة الاستيراد تواجه عوائق كبيرة متعلقة بالسياسات (على سبيل المثال، إزالة عقبات السياسة المتعلقة بترخيص الاستيراد ومعالجتها).

اقتصاد الأسبوع

كرواتيا: اقتصاد مستقر مزدهر:

تقع كرواتيا جنوب شرق أوروبا، بين البوسنة والهرسك وسلوفينيا، تبلغ مساحتها 56.6 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 4.09 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في كرواتيا 60.42 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 61 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.05% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 70.1% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 26.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد كرواتيا انكماشاً بمعدل 15.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2020، بعد نموه بمعدل 0.4% في الربع السابق من العام ذاته، متأثراً بتداعيات جائحة Covid-19 والتدابير المتخذة للسيطرة على انتشاره.

معدل التضخم:

انخفضت أسعار المستهلك في كرواتيا بمعدل 0.3% في شهر تموز من عام 2020، بعد انخفاضها بمعدل 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار النقل. والإسكان والمرافق، والترفيه والثقافة. على أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في كرواتيا بمعدل 0.1% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضه بمعدل 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

بلغ معدل البطالة في كرواتيا 9% في شهر آب من العام 2020، دون تغير عن الشهر السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

سجلت كرواتيا عجزاً في الميزان التجاري قدره نحو 750 مليون دولار أمريكي في شهر آب من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 756 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 7.3% لتبلغ 1.55 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 1.6% لتبلغ نحو 2.3 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في كرواتيا بصورة طفيفة لتبلغ 21.3 مليار دولار أمريكي في شهر آب من العام 2020، مقارنةً بـ 21.34 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في كرواتيا ليبلغ نحو 46.5 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران من عام 2020، مقارنةً بـ 44.6 مليار دولار أمريكي الشهر السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 73.2% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل كرواتيا المرتبة 51 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 63 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي **Fitch** و **Standard & Poor's** كرواتيا عند المستوى **-BBB** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Ba2** مع توقعات مستقبلية إيجابية.

.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -31.4 Q2	%-9 Q2	% 0.4 Aug	% 1.3 Aug	%7.9 Sep	%0.25 Sep	-67.1	مليار دولار أمريكي	Aug
منطقة اليورو	%- 11.8 Q2	%- 14.7 Q2	%-0.1 Sep	%-0.3 Sep	%8.1 Aug	%0 Sep	27.9	مليار يورو	Jul
المملكة المتحدة	%-19.8 Q2	%-21.5 Q2	% -0.4 Aug	%0.2 Aug	%4.1 Jul	%0.1 Sep	1.4	مليار جنيه استرليني	Aug
روسيا	%0.3 Q4	%-8 Q2	% -0.1 Sep	%3.7 Sep	%6.4 Aug	%4.25 Sep	4.25	مليار دولار أمريكي	Jul
الصين	%11.5 Q2	%3.2 Q2	%0.4 Aug	%2.4 Aug	%5.6 Aug	%3.85 Aug	58.93	مليار دولار أمريكي	Aug
اليابان	%-7.9Q2	%-9.9 Q2	%- 0.1 Aug	%0.2 Aug	%3.0 Aug	%-0.1 Sep	248.3	مليار ين ياباني	Aug
تركيا	% -11 Q2	%-9.9 Q2	%0.97 Sep	%11.75 Aug	%13.4 Jun	%10.25 Sep	-6.28	مليار دولار أمريكي	Aug
الهند	%-25.20 Q2	%-23.9 Q2	% 0.52 Aug	%6.69 Aug	%6.7 Sep	%4 Aug	-2.9	مليار دولار أمريكي	Sep
استراليا	%-7 Q2	%-6.3 Q2	%-1.9 Q2	%-0.3 Q2	%6.8 Aug	%0. 25 Sep	2.6	مليار دولار استرالي	Aug
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%0.3 Sep	%3.7 Sep	%9.6 Q2	%8.75 Sep	-2.3	مليار دولار أمريكي	Jul
الأردن	%1.3 Q1	%-3.6 Q2	%0.1 Aug	%-0.6 Aug	%23 Q2	%2.5 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Jun
لبنان	%-4 Q1 2019	%-5Q2 2019	%3.61 Aug	120.03 % Aug	%6.2 2019	%4.53 Mar	0.55	مليار دولار أمريكي	Jul